قبل
اوواقفه مرسل اخر بشرطه كما سيجي قاله ابن الصلاح وقال في الاقتراح ما
من ان الحسن يحتج به فيه اشكال لان ثم اوصافا يجب معها قبول الرواية
اذا وجدت فيه فعلى اقل الدرجات التي يجب معها القبول فهو صحيح وان لم يوجد
لم يجز الاحتجاج به وان سمي حسنا اللهم الا ان يرد هذا الى امر اصطلاحي بان يقال
ان هذه الصفات لها مراتب ودرجات فاعلاها واوسطها يسمى صحيحا
وادناها يسمى حسنا وحينئذ يرجع الامر في ذلك الى الاصطلاح ويكون
الكل صحيحا في الحقيقة وقولهم اي الحفاظ هذا حديث حسن الاسناد
او صحيحه دون قولهم حديث صحيح او حسن لانه قد يصح او يحسن الاسناد
لثقة رجاله دون المتن لشذوذ او علة وكثيرا ما يستعمل ذلك
الحاكم في مستدركه فان اقتصر على ذلك حافظ معتمد ولم يذكر له
علة ولا قادحا فالظاهر صحة المتن وحسنه لان عدم العلة والقادح
هو الاصل والظاهر قال شيخ الاسلام والذي لا اشك فيه ان الامام
منهم لا يعدل عن قوله صحيح الى قوله صحيح الاسناد الا لامر ما واما
قول الترمذي وغيره كعلي بن المديني ويعقوب بن شيبة هذا حديث
حسن صحيح وهو مما استشكل لان الحسن قاصر عن الصحيح فكيف يجتمع
اثبات القصور ونفيه في حديث واحد فجوابه انه روي باسنادين
احدهما يقتضي الصحة والاخر الحسن فصح ان يقال فيه ذلك اي حسن
باعتبار اسناد صحيح باعتبار اخر قال ابن دقيق العيد يرد على ذلك الاحاديث
التي قيل فيها ذلك مع انه ليس لها الا مخرج واحد كحديث اخرجه الترمذي
من طريق العلا بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة رضي الله عنه اذا بقي
نصف شعبان فلا تصوموا وقال فيه حسن صحيح لا نعرفه الا من هذا
الوجه على هذا اللفظ واجاب بعض المتاخرين بان الترمذي انما
يقول ذلك مريدا تفرد احد الرواة عن الاخر لا التفرد المطلق قال
ويوضح ذلك ما ذكره في الفتن من حديث خالد الحذاء عن ابن سيرين عن ابي هريرة
رضي الله عنه يرفعه من اشار الى اخيه بحديدة الحديث قال فيه حديث

حسن

حسن صحيح غريب من هذا الوجه فاستغربه من حديث خالد لا مطلقا
قال العراقي وهذا الجواب لا يمشي في المواضع التي يقول فيها لا نعرفه
الا من هذا الوجه كالحديث السابق وقد اجاب ابن الصلاح بجواب
ثان وهو ان المراد بالحسن اللغوي دون الاصطلاحي كما وقع لابن عبد البر
حيث روى في كتاب العلم حديث معاذ بن جبل مرفوعا تعلموا العلم فان
تعلمه لله خشية وطلبه عبادة الحديث بطوله وقال هذا حديث حسن
جدا ولكن ليس له اسناد قوي فاراد بالحسن حسن اللفظ لانه من رواية
موسى البلقاوي وهو كذاب ينسب الى الوضع عن عبد الرحيم العمي وهو
متروك وروينا عن امية بن خالد قال قلت لشعبة تحدث عن محمد بن عبيد
الله العرزمي وتدع عبد الملك بن ابي سليمان وقد كان حسن الحديث
فقال من حسنها فررت يعني انها منكرة وقال النخعي كانوا يكرهون
اذا اجتمعوا ان يخرج الرجل احسن ما عنده قال السمعاني عني بالاحسن
الغريب قال ابن دقيق العيد ويلزم على هذا الجواب ان يطلق على الحديث
الموضوع اذا كان حسن اللفظ انه حسن وذلك لا يقوله احد من
المحدثين اذا جروا على اصطلاحهم قال شيخ الاسلام ويلزم عليه ايضا
ان كل حديث يوصف بصفة فالحسن تابعها فان كل الاحاديث حسنة
الالفاظ بليغة ولما راينا الذي وقع له هذا كثير الفرق فتارة يقول
حسن فقط وتارة حسن غريب وتارة صحيح غريب عرفنا انه لا محالة
جار مع الاصطلاح مع انه قال في اخر الجامع وما قلنا في كتابنا حديث
حسن فانما اردنا به حسن اسناده عندنا فقد صرح بانه اراد حسن
الاسناد وانتفى ان يريد حسن اللفظ واجاب ابن دقيق العيد
رحمه الله بجواب ثالث وهو ان الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة
الا حيث انفرد الحسن اما اذا ارتفع الى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة لة
تبعا للصحة لان وجود الدرجة الدنيا كالصدق فيصح ان يقال حسن باعتبار
الصفة الدنيا صحيح باعتبار العليا ويلزم على هذا ان كل صحيح حسن وقد

وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والاتقان لا ينافي صح

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1